

Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والعشرون

كينغستون، جامايكا

٢٤-١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

بيان من رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال الجمعية في دورتها الحادية والعشرين

١ - عُقدت الدورة الحادية والعشرون لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، وشملت جلساتها الخمسين بعد المائة إلى الرابعة والخمسين بعد المائة.

أولاً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية، في جلساتها الخمسين بعد المائة، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، جدول أعمال دورتها الحادية والعشرين (ISBA/21/A/1).

ثانياً - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتُخب هيلموت تويرك (النمسا) مرشح مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، رئيساً للجمعية لدورتها الحادية والعشرين. وفي الجلسة الحادية والخمسين بعد المائة، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وإثر مشاورات للمجموعة الإقليمية، انتُخب ممثلو الاتحاد الروسي (دول أوروبا الشرقية)، وجمهورية كوريا (دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، وشيلي (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والكاميرون (الدول الأفريقية) نواباً للرئيس.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثالثاً - انتخابات ملء الشواغر في اللجنة المالية

٤ - في الجلسة الخمسين بعد المائة، انتخبت الجمعية السيد ماديمي كوتيسوارا راو (الهند) والسيد بي مين ثاين (ميانمار) عضوين في اللجنة المالية للمدة المتبقية للسيد فيشنو دوت شارما (الهند) والسيد هان ثاين كياو (ميانمار) على التوالي، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

رابعاً - التقرير السنوي للأمين العام

٥ - في الجلستين الحادية والخمسين بعد المائة والثانية والخمسين بعد المائة، المعقودتين في ٢١ تموز/يوليه، والجلسة الثالثة والخمسين بعد المائة، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، بحثت الجمعية وناقشت التقرير السنوي للأمين العام للسلطة، المقدم امتثالاً للمادة ١٦٦، الفقرة ٤، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (ISBA/21/A/2).

٦ - وفي الجلسة الحادية والخمسين بعد المائة، قدم الأمين العام تقريره، الذي غطى الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥. فأبرز الطابع الودي للعلاقة بين السلطة والبلد المضيف، جامايكا، وحث الدول الساحلية على أن تودع لديه خرائط ومعلومات بشأن الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القارية، حسبما هو مطلوب بموجب المادة ٨٤، الفقرة ٢، من اتفاقية قانون البحار، ورحب بدولة فلسطين بوصفها العضو السابع والستين بعد المائة في السلطة، في أعقاب انضمامها إلى الاتفاقية في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما أثنى على اليمن لتصديقها على اتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية.

٧ - ومن بين البنود التي شملها تقرير الأمين العام عضوية السلطة، والعلاقات مع البلد المضيف، وبروتوكول امتيازات وحصانات السلطة، والمسائل الإدارية والمالية، وصندوق التبرعات الاستئماني، وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية. كما تضمن التقرير سرداً لآخر الأنشطة التي قامت بها السلطة والمنشورات المتوافرة في مكتبة ساتيا ن. ناندان التابعة للسلطة، ومعلومات عن أماكن ومواضيع مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ومناقشة بشأن التطوير التدريجي للإطار التنظيمي للتعددين في أعماق البحار. كما أبرز الأمين العام الحاجة الملحة لقيام الأعضاء التي عليها متأخرات لسنتين أو أكثر بتسوية تلك المتأخرات.

٨ - وشهدت الجلسات الثلاثة التي خُصّصت للمناقشة العامة لتقرير الأمين العام، رقماً قياسياً لمداخلات الدول الأعضاء إذ بلغت ٣٥ مداخلة، إضافة إلى ١١ مداخلة للمراقبين.

وبعد أن رحّب وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، أرنولد ج. نيكولسون، بجميع الوفود، تناول الشواغل التي أثارها الأمين العام بشأن العلاقات بين السلطة والبلد المضيف. وأثنى الوزير على الجهود التي تبذلها السلطة لبناء القدرات في البلدان النامية من خلال صندوق التبرعات الاستئماني وصندوق الهبات التابعين لها وبرنامجها المنشأ حديثاً للتدريب الداخلي. وأبرز ما كان من قيام صندوق الهبات، في عام ٢٠١٥، من خلال برنامج التدريب البحري، بتزويد باحثين من الشباب، أحدهما من جامايكا والثاني من نيجيريا، بما يلزم للحصول على تدريب مفيد على البحث في مجال التعدين في قاع البحار العميق في منطقة مرتفع جنوب غرب المحيط الهندي. وأدلت ببيانات وفود كل من الاتحاد الروسي، وترينيداد وتوباغو، وتونغا (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ) وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) والكاميرون وموناكو ونيوزيلندا (باسمها وباسم أستراليا وكندا أيضاً).

٩ - كما استمعت الجمعية إلى مداخلات من وفود كل من الأرجنتين (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وألمانيا، وإندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والسنغال، والصين، وغانا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكوبا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميانمار، والنرويج، والهند، واليابان. كما أدلت ببيانات الوفود المتمتعة بمركز المراقب لاتفاقية التنوع البيولوجي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وجماعة المحيط الهادئ، والمجلس العالمي لشؤون المحيطات. كما استمعت الجمعية إلى مداخلات لممثلي تحالف حفظ أعماق البحار، ومشروع الشعاب المرجانية السمكية، ومنظمة غرين بيس (منظمة السلام الأخضر)، ومنظمة الحوار الدولي بشأن الذخائر الغارقة، والصندوق العالمي للأحياء البرية. وأعرب المتكلمون عن ارتياحهم بوجه عام للتقرير المفصّل وأوضحوا دعمهم للأعمال التي قامت بها السلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

١٠ - وأعادت عدة وفود تأكيدها لأهمية صندوق التبرعات الاستئماني وصندوق الهبات. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بلغ رصيد صندوق التبرعات الاستئماني ١٨٧ ٢٢٥ دولاراً. وكان أحدث المتبرعين له اليابان التي تبرعت له بمبلغ ٦٦٠ ٢١ دولاراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ كان رصيد صندوق الهبات ٥٣٨ ٤٥٥ ٣ دولاراً. وقد استفاد من صندوق الهبات ما مجموعه ٦٦ عالماً أو مسؤولاً حكومياً من ٣٦ دولة نامية.

وقدمت تونغا والمكسيك مؤخراً تبرعين للصندوق بمبلغي ١ ٠٠٠ دولار و ٧ ٥٠٠ دولار على التوالي.

١١ - ورحب ممثل نيوزيلندا، متكلماً أيضاً باسم أستراليا وكندا، بما أحرز من تقدم في إعداد أنظمة لاستغلال الموارد، وممارسة الاستفادة من تقارير الأطراف المعنية في إعداد تلك الأنظمة. وتم التأكيد على أن السلطة ينبغي لها استشراف المستقبل، والاستفادة من الزخم الراهن، وعلى الحاجة الآن تحديداً إلى مشروع الإطار وخطة العمل المنقحين للجنة القانونية والتقنية، وقد ردد هذا الرأي عدة وفود. وأثنى عدد من الوفود على الكم الضخم من الأعمال التحضيرية التي قامت بها بالفعل السلطة، وتوقعت النظر مجدداً في قانون استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في الدورة المقبلة للسلطة، في عام ٢٠١٦، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بتمديد رخص المتعاقدين، ومشروع أنظمة استغلال المعادن في المنطقة وحماية البيئة البحرية.

١٢ - وهنأت وفود عديدة اللجنة القانونية والتقنية والأمانة على ما تم من أعمال وما أحرز من تقدم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وشددت وفود أخرى على أهمية التدريب وبناء القدرات وحاجة البلدان النامية إلى الاستفادة من موارد المحيطات. ودعا أحد الوفود إلى إجراء تقييم شامل لاحتياجات الدول الأعضاء لبناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار. وعلق عدد من الوفود أهمية على حماية البيئة البحرية. ورحبت وفود أخرى عديدة بالتوصيات التي أصدرتها اللجنة لتوجيه المتعاقدين فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية التي يمكن أن تترتب على استغلال المعادن البحرية في المنطقة. وعلق بعض الوفود على خطة إدارة البيئة لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون، على حين أكدت وفود أخرى أن إدارة الأنشطة في المنطقة تتطلب بيانات معيارية بيئية دقيقة.

١٣ - ورددت عدة وفود ودعمت نداء الأمين العام إلى الأعضاء في السلطة المتأخرين في دفع ما عليهم من أنصبة مقررة لسنتين أو أكثر بأن يفوا بالتزاماتهم ويسوّوا حساباتهم. وكررت وفود أخرى دعوة جميع الدول الساحلية إلى إيداع خرائط أو معلومات مناسبة تبين الحدود الخارجية لجرفها القاري. وأيدت بضعة وفود اقتراح الأمين العام إعداد صحيفة وقائع توضّح عمل السلطة في منطقة حماية البيئة البحرية، وشددت على أهمية حلقات العمل المعنية بتصنيف الأحياء وتوحيد المقاييس. ورحبت وفود أخرى بتعاون السلطة مع منظمة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة البحرية الدولية، وجماعة المحيط الهادئ، وغيرها من المنظمات. وقال أحد الوفود إن من المرغوب فيه أن تكون البعثات إلى السلطة أكثر دواماً، إذ من شأن ذلك إثارة اهتمام المجتمع الدولي لأهمية عمل السلطة.

خامسا - الاستعراض الدوري عملاً بالمادة ١٥٤

١٤ - بدأت الجمعية، في جلستها الثانية والخمسين بعد المائة، نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال المتعلق بالإطار المرجعي للمراجعة الدورية للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية. وقد أعد الأمين العام توصية بشأن إجراء تلك المراجعة، واقترح إطاراً مرجعياً لها. وأعربت وفود عديدة عن دعمها بوجه عام للمراجعة. وقالت بعض الوفود إنها قد تأخرت طويلاً. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن الطرائق التي يمكن بها إجراء المراجعة. وتواصلت مناقشة البند في الجلسة الثالثة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه والجلسة الرابعة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه.

١٥ - وقررت الجمعية، فيما قررت، في جلستها الرابعة والخمسين بعد المائة، القيام، عملاً بالمادة ١٥٤، بإجراء مراجعة عامة ومنهجية للطريقة التي كان يعمل بها النظام الدولي للمنطقة في الواقع، وإجراء تلك المراجعة بإشراف لجنة مراجعة تضم رئيس الجمعية ومكتبها، ورئيس المجلس، مع بقاء رئيس الجمعية الحالي في اللجنة إلى حين انتهاء المراجعة. كما قررت الجمعية جواز مشاركة رؤساء المجموعات الإقليمية أيضاً في لجنة المراجعة بصفة مراقبين. وسوف يقوم بإجراء المراجعة خبراء استشاريون معينون من قِبل لجنة المراجعة، بناء على قائمة مختصرة بأسماء خبراء استشاريين من ذوي الكفاءة يعدها الأمين العام وفقاً لإجراءات الشراء المعمول بها في السلطة. وترد في الوثيقة ISBA/21/A/9 معلومات تفصيلية عن نطاق المراجعة وإطارها المرجعي.

سادسا - تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

١٦ - استمعت الجمعية في جلستها الثانية والخمسين بعد المائة إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المالية، ونظرت في تقرير اللجنة (ISBA/21/A/6-ISBA/21/C/15) في جلستها الرابعة والخمسين بعد المائة.

سابعا - تعيين لجنة وثائق التفويض وتقريرها

١٧ - قامت الجمعية، في جلستها الحادية والخمسين بعد المائة بتعيين لجنة لوثائق التفويض تتألف من الأعضاء التسعة التالية: الأرجنتين، إندونيسيا، تونغا، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، غيانا، كندا، المملكة المتحدة، نيجيريا.

١٨ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة، في ٢٢ تموز/يوليه، انتخبت خلالها إنديرا بيرسود (غيانا) رئيسة لها للدورة الحالية. وفحصت اللجنة وثائق تفويض الممثلين

المشاركين في الدورة. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن الوضع الخاص بوثائق التفويض تلك.

١٩ - واعتمدت الجمعية في جلستها الرابعة والخمسين بعد المائة تقرير اللجنة. ويرد في الوثيقة ISBA/21/A/8 قرار الجمعية المتعلق بوثائق التفويض.

ثامنا - مواعيد الدورة القادمة للجمعية

٢٠ - سوف تُعقد الدورة الثانية والعشرون للجمعية في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسوف يحين دور مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتسمية مرشح لرئاسة الجمعية في عام ٢٠١٦.

تاسعا - مسائل أخرى

٢١ - قبل اختتام الدورة الحادية والعشرين، طرح وفد ترينيداد وتوباغو سؤالاً بشأن الإجراءات المتعلقة بالمجلس التي تتطلب موافقة الجمعية، وقال إنه سوف يثير هذه المسألة في الدورة الثانية والعشرين.